مسائل نحوية

الأستاذ عمر بورنان
المركز الجامعي البويرة

يكاد يتفق اللغويون المحدثون على أن النحو العربي معقد يجب تيسيره وإن كان لكل فريق منهم نظرته فيما يخص طريقة التيسير، وفي هذا الصدد رأيت أن التيسير - مهما كانت طرائقه - لا يمكن أن يكون إلا بعد معرفة السبب الحقيقي الذي جعل النحو معقدا، فبدا لي أن السبب يتلخص في أمرين اثنين: الأمر الأول المصطلح النحوي، والأمر الثاني بناؤه على خلفية فكرية تختلف عن طريقة نظرتنا إليه. ولو حاورناه بلغته لسهلت علينا بعض المسائل مع صعوبتها، لذلك رأيت أن أكتب هذه السطور، لعلها تفتح بابا للطلبة والباحثين وتنبههم إلى بعض المعالم ليستدلوا بها على غيرها، ورب إرشاد إلى مسلك فتح مسالك.

I. المصطلح النحوي: قد لا يعبّر المصطلح النحوي عن معناه من خلال ظاهر لفظه، وهنا يذهب ذهن الدارس المعاصر إلى المفهوم المباشر من ظاهر اللفظ فيكون قد أخطأ الفهم الصحيح له، وقد يعبّر مصطلحان نحويان عن مفهومين متقاربين فيخلط الدارس بينهما، وسأبيّن ذلك في مسألتين اثنتين:

- **المسألة الأولى:** يسمي النحاة ذهب وخرج ويكتب وقم أفعالا والحقيقة أن الفعل هو عملية الذهاب، وعملية الخروج، وعملية الكتابة، وعملية القيام؛ وإنما سموا هذه الكلمات أفعالا لأنها دالة على أفعال، وهذه المسألة لها أبعاد فلسفية وعقائدية ونحوية، تدور حول إشكال إذا ما كان الاسم هو المسمى أم أنه شيء مختلف عنه، لذلك عقد لها ابن جني بابا في كتابه الخصائص سماه: "باب في إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم" وقال عنه: «وفيه دليل نحوي غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو

المسمى[1]» ولما رد ابن تيمية على قول بعض الفرق الدينية مناقشا القضية بالتفصيل قال: «إذا قيل خلق الله السموات والأرض فالمراد خلق المسمى بهذه الألفاظ لم يقصد أنه خلق لفظ السماء ولفظ الأرض[2]» وفهم هذه المسألة يفضي بنا إلى نتائج أهمها:

1. **يهتم النحو بالألفاظ لا بالمسميات:** أي أنه إذا أُعرِب الطفل فاعلا من قولنا: أكل الطفل التفاحة، فإن المقصود لفظ الطفل وليس الطفل ذاته، وإذا أعربت التفاحة مفعولا به، فإن المقصود لفظ التفاحة وليست الفاكهة المعروفة وعليه فإن الطفل لا يعرب الإعراب ذاته في قولنا: الطفل أكل التفاحة، مع أن الطفل الإنسان قام بالفعل نفسه، لكن لما بنيت صناعة النحو على الألفاظ لا على الجثث تغير إعراب اللفظ تبعا لتغير موقعه في الجملة، ولم يثبت إعرابه تبعا لفعل المسمى، هذا المبدأ يساعدنا على فهم بعض القواعد النحوية منها القاعدة المعروفة التي تنفي جواز تعدد الفاعل، فإذا قلنا: "كتب الطلبة دروسهم" أو "جاء الطالب ووالده"، فإن الفاعل واحد غير متعدد بلغة صناعة النحو، أما من الناحية الدلالية فإن الطلبة كثيرون، والطالب ووالده غير واحد، ومع ذلك لا يعرب والده فاعلا وإن كان كذلك في المعنى.

2. **صناعة الإعراب غير مرتبطة بالمعنى:** هذا ما بينه ابن جني في "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" وقال عنه: «اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيرا من الناس[3]» وساق أمثلة منها: «أهلَك والليلَ فإذا فسروه قالوا: أراد ألحق أهلك قبل الليلِ وهذا لعمري تفسير المعنى لا تقدير الإعراب فإنه على ألحق أهلك وسابق الليلَ[4]» وذلك لتوسع العرب في كلامها. ومثال ذلك قول العرب: "ما قعد إلا امرأة، وما قام إلا جارية" فإن تقدير الكلام ما قعد أحد إلا امرأة، وما قام أحد إلا جارية وعليه فإن اللفظين: امرأة وجارية بدل في المعنى فاعل في صناعة الإعراب، وقد لا يتفق الإعراب مع المعنى لغرض بلاغي مثل ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في بيان الإعجاز في قوله تعالى[5]: (واشتعل الرأس شيبا)

(مـريم: 04) فـإن الشـيب في الآيـة هـو الفاعـل في المعنـى وليس بفاعـل في صـناعة الإعراب وهذا كثير في كلام العرب.

- **المسـألة الثانيـة:** الخلـط بـين مصـطلحين كـالخلط بـين الإعـراب (الرفـع والنصب والجر) وبين الحركات (الضمة والفتحة والكسرة) أو مـا يضـارعها مـن الحـروف كـالألف واليـاء في التثنيـة أو الـواو واليـاء في جمـع المـذكر السـالم أو النون وحذفها في الفعل المضـارع أو الألـف والـواو واليـاء في الأسمـاء الخمسـة، غـير أن الأمر مختلف إذ اعتبر النحاة **الإعراب غير ظاهر** والحركات هـي الدالـة عليـه ولذلك فصل سيبويه بين الأمرين في بيـان حـالات الإعـراب وعلاماتهـا فقـال: «هـذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانيـة مجـارٍ: علـى النصـب والجـرّ والرفـع والجـزم والفـتح والضـمّ والكسـر والوقـف. وهـذه المجـاري الثمانيـة يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضـرب: فالنصـب والفـتح في اللفـظ ضـرب واحـد، والجـرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكـذلك الرفـع والضـمّ، والجـزم والوقـف[6]» وبتمثيـل هـذا القـول في جـدول، نجـد الحـالات الـتي تنـتج عـن التقسـيم الرياضـي تصـل إلى أكثـر مـن ثلاثـين حالـة، منهـا المسـتعمل في اللغـة العربيـة ومنهـا المهمـل، وإليـك الجدول التالي الذي يجمع كل التقسيمات:

علامة الإعراب / حالة الإعراب	الرفع		النصب		الجر		الجزم
الضمة	مرفـوع وعلامـة رفعـه الضمة[1]	مبني على الضـم في محـل رفع[2]	مـبني علـى الضـم في محـل نصب[3]		/		/
الفتحة	مـبني علـى الفـتح في محل رفع[4]		منصـوب وعلامة نصبه الفتحة[5]	مـبني علـى الفتح في محل نصب[6]	مبني على الفتح في محل جر[7]	مجـرور وعلامة جره الفتحة[8]	/
الكسرة	مبني على الكسرة في محل رفع[9]		مـبني علـى الكسـرة في مل نصب[10]	منصـوب وعلامة نصبه الكسرة[11]	مجرور وعلامة جـره الكسرة[12]	مـبني علـى الكسرة في محل جر[13]	/

علامة الإعراب / حالة الإعراب	الرفع	النصب	الجر	الجزم	
السكون	مبني على السكون في محل رفع[14]	مبني على السكون في محل نصب[15]	مبني على السكون في محل جر[16]	مجزوم وعلامة جزمه السكون[17]	/
الألف	مرفوع وعلامة رفعه الألف[18]	منصوب وعلامة نصبه الألف[19]	/	/	
الواو	مرفوع وعلامة رفعه الواو[20]	/	/	/	
الياء	/	منصوب وعلامة نصبه الياء[21]	مجرور وعلامة جره الياء[22]	/	
ثبات النون	مرفوع وعلامة رفعه ثبات النون[23]	/	/	/	
حذف النون	/	منصوب وعلامة نصبه حذف النون[24]	/	مجزوم وعلامة جزمه حذف النون[25]	
حذف حرف العلة	/	/	/	مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة[26](*)	

مثال لكل حالة:

1- جاء **الرجلُ**. 2. **نحنُ** هنا. 3. يا **رجلُ** أقبلْ. 4. **أنتَ** صديقي. 5. قرأتُ **الكتابَ**. 6. لا **رجلَ** في البيت. 7. **بكَ** يفتخر الوطن. 8. التقيتُ **بزينبَ**. 9. **أنتِ** مجتهدة. 10. **إنكِ** مجتهدة. 11. رأيتُ **الطالباتِ**. 12. **بالعلمِ** تتطور الأمم. 13. و**بهِ** تزدهر. 14. **مَنْ** صاحبك؟ 15. إن **الذي** تكرمه يكرمك. 16. **كتابي صديقي**. 17. لم **أسمعْ** بأمره. 18. جاء **الرجلان**. 19. رأيت **أخاك**. 20. **أخوك** مجتهد. 21. أحب **الصادقين**. 22. (ويل **للمطففين**) 23. إلام **ينظرون**؟ 24. (إني ليحزنني أن **تذهبوا** به) 25. (أينما تكونوا يدرككّم الموت) 78 النساء 26. متى **تأتني** أكرمك.

يجمع هذا الجدول عدة مسائل منها:

أ- **اتفاق الإعراب والحركة الدالة عليه:** هذا هو الأصل، كدلالة الضمة على الرفع، ودلالة الفتحة على النصب.

ب- **الإعراب على الموضع:** يختص بالمبنيات كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها، وفي هذه الحالة يكون الاسم مبنيا على حركة متلبسا حالة إعرابية، فقد يكون مبنيا على الفتح في محل رفع مثل: "أنت طالب" وتستلزم التقسيمات العقلية عدة حالات إعرابية منها المستعملة في اللغة ومنها المهملة، وقد أشرت إلى حالة من المستعمل في المثال السابق، ومثال المهمل البناء على الواو في محل جر، وما يثير الالتباس في هذه المسألة هو اتفاق حركة البناء مع حالة الإعراب، ومثال ذلك (قالوا إنما نحن مصلحون) (البقرة:11) فالضمير نحن في موضع رفع وليست الضمة الظاهرة على آخره علامة رفعه لأنها ثابتة لا تتغير.

ج- **العلامة المقدرة:** تكون في الأسماء المقصورة أو المنقوصة، وإنما يستدل على الحركة المقدرة بموضع الإعراب نحو: "كلم موسى عيسى" فإن الأول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، والثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، ولنا أن نؤاخذ النحاة على هذا التقدير، لأن العلامة أثر بالشيء يتميز به عن غيره، ولا يكون المقدر مميزا شيئا عن شيء.

د- **نيابة حركة عن حركة:** تتمثل هذه الحالة في نيابة حركة عن حركة أو دلالة حركة فرعية على معنى إعرابي لم توضع له في الأصل، كدلالة الكسرة على النصب ودلالة الفتحة على الجر وغيرهما.

هـ- **العامل:** تلاحظ في الجدول أن العلامة لم تحدث رفعا، ولا نصبا ولا جرا، ولا جزما، وإنما هي دلالات على أن اللفظ في حالة رفع أو نصب أو جر أو جزم، وإنما لحقت حالة من الحالات الإعرابية اللفظَ لتأثير بعض الكلم في بعض، وهذا ما يسميه النحاة **العامل،** وهي قضية أثارت جدلا كبيرا بين الدارسين قديما وحديثا، وما يهمنا في هذا المقام هو: لِمَ قال النحاة كان

وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مع أن المبتدأ مرفوع قبل دخول النواسخ، ولم قالوا: إن تنصب المبتدأ وترفع الخبر مع أن الخبر مرفوع قبل دخول إن وأخواتها على الجملة؟ ولِمَ قدَّروا عاملا بعد لولا يرفع الاسم؟ ولِمَ ذهبوا إلى القول بنصب المنادى المفرد مع جواز وصفه بمرفوع؟ هذه المسائل وغيرها تجعل الدارس للنحو العربي يحس بشيء في نفسه تجاهها، وإن كنت لا أريد بسط القول في تعليلها مسألة مسألة ولكنني أكتفي بالإشارة إلى الحد المشترك بينها.

فأقول: إن هدف النحاة من وضع القواعد هو حصر كلام العرب تحت جملة من القواعد، كأن يقولوا: لا رفع ولا نصب ولا خفض ولا جزم إلا بعامل فإذا وجدوا بعض كلام العرب يخرج عن القاعدة العامة قالوا: هذا فرع يجب رده إلى الأصل، حتى لا يشذ شيء من كلام العرب، فلما وجدوا اسم كان وخبر إن باقيين على حالهما بعد دخول النواسخ، لم يريدوا إبطال القياس بعدم تأثير كان وأخواتها في المبتدأ وإن وأخواتها في الخبر، بل قالوا: إن الرفع الذي كان قبل دخول النواسخ ليس هو الرفع الذي تراه بعد دخولها، وكذا الرفع في المنادى المفرد لا يبقى إعرابا بعد دخول أداة النداء وإنما بصبح بناء، والأمر نفسه بالنسبة لحركة اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا لا تعتبر إعرابا ولكنها بناء في محل نصب، وغيرها من المسائل مع إضافة تعليلات لا يسمح المقام بالإشارة إليها، غير أني رأيت أن بعض هذه القضايا النحوية يمكن تيسيرها بقولنا: أصل حركة الاسم الرفع، لذلك فإنك تقول: كتابٌ، قلمٌ، زيدٌ بالرفع لا غير، فإذا كان الاسم في الجملة احتفظ بحركته الأصل ما لم يدعُ إلى ذلك داع، مثل: (جاء الحق وزهق الباطل) (الإسراء:81) فإذا كان الفعل متعديا وجب نصب المفعول به لتمييزه من الفاعل مثل: (وقالوا اتخذ الله ولدا) (البقرة: 116) ويدلك على ما ذهبت إليه من أن الأصل في الاسم الرفع، وأن النصب في المفعول إنما جيء به لدفع اللبس أنه إذا بني الفعل للمفعول عاد الاسم المنصوب إلى الرفع لعدم ذكر الفاعل، ومثال ذلك قوله تعالى: (غلبت الروم) (الروم: 02)، وكذلك

الأمر بالنسبة للمبتدأ والخبر إلا أن الخبر حافظ على حركته الأصل (الرفع) لأن اللبس مدفوع لكون الأول معرفة والثاني نكرة، ولم يحافظ الخبر على الرفع عند دخول النواسخ على الجملة الاسمية لئلا يحدث لبس بين صفة اسم كان وخبرها ومثال ذلك: كان الرجل سعيدا وكان الرجل السعيد مبتسما، وكذلك الأمر بالنسبة لاسم إن وأخواتها. وعليه، فإن هدف اللغة دفع اللبس، فإذا كان اللبس مدفوعا فلا حاجة إلى الخروج عن الأصل، وما يثبت ذلك أنهم قالوا: شاعر وشاعرة، وذكي وذكية، وأحمق وحمقاء، وبخيل وبخيلة، ولم يقولوا: حاملة ولا مرضعة ولا حائضة بل قالوا: حامل ومرضع وحائض اكتفاء بالأصل لأمنهم الوقوع في اللبس.

2. **الخلفية الفكرية التي بني عليها النحو:** ومن الأسباب التي تجعل النحو معقدا ذهاب النحاة إلى بعض الآراء التي تبدو ضربا من التخمين، وسبب ذلك اتباعهم منهجا يشبه منهج علماء الطبيعة، وقد بلغوا الغاية في سلامة التفكير، وبرهنوا على قدرتهم على فهم سنن الكون في هذا المنهج، إذ أن بعض الظواهر الطبيعية لا يمكن إدراك حقيقتها بظاهر أمرها إلا بعد الاستدلال والتفكير، وبعض الظواهر يلتبس أمرها بظواهر أخرى نظرا لتواقتها، وكل منها منعزل عن الآخر، فمثل الأول حركة الأرض وثبات الشمس، ومثل الثاني ما دعا العرب إلى التطير، ولذلك قال زبان بن سيار[7]:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إِلاَّ عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

بَلَى شَيءٌ يُوَافِقُ* بَعْضَ شَيْءٍ أَحَايِيناً وَبَاطِلُهُ كَثِيرُ

ومن هذا الباب ما أشار إليه ابن جني في الخصائص في عدة أمثلة منها مررت بغلامي، ويسعني حيث يسعك، فإن الحركة في كل من غلامي وحيث ليست للعامل الظاهر، وإنما هي في الأول للياء وفي الثاني هي حركة بناء اتفقتا وحركة الإعراب فالتبس الأمر ظاهريا، وهذا يعيدنا إلى الأمثلة التي تكلمنا عنها في المسألة السابقة المتمثلة في رفع اسم كان ورفع خبر إن وغيرهما، ومن

هذا الباب ما قاله سيبويه عن "لا مرحبا" و"لا أهلا"، و"لا كرامةً"، و"لا مسرةً" و"لا شللا"، و"لا سقيا" و"لا رعيا"، و"لا هنيئا" و"لا مريئا"[8] وقال عن هذه المنصوبات أنها بمنزلة اسم منصوب ليس معه "لا"، ولم يعتبرها مبنية مثل كل اسم مفرد دخلت عليه لا النافية للجنس، لأن هذه الأسماء كانت منصوبة قبل دخول "لا" عليها. وهنا لك أن تتساءل: كيف يفرق النحاة بين حالات متشابهة مثل هذه؟ وكيف يعرفون أن الحركة حركة بناء وليست حركة إعراب أو العكس؟ لاسيما وأن الأسماء المذكورة في الأمثلة لا تبنى إلا في حالة مثل هذه.

يمكن أن نستخلص الجواب عن هذا السؤال من مثل قول سيبويه في باب النداء: «... وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ نحو: "يا عبدَ الله" و"يا أخانا" والنكرة حين قالوا: "يا رجلاً صالحاً" حين طال الكلام... قلتُ: أرأيتَ قولهم: "يا زيدُ الطويلَ" علامَ نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصب لأنه صفةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصباً على أعني. فقلت: أرأيتَ الرفعَ على أي شيء هو، إذا قال: "يا زيدُ الطويلُ"؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع[9]» من هذا النص نستخلص أن النحاة كانوا يستعملون كلمات غير المقصودة بالدراسة تساعدهم على معرفة حقيقة الكلمات المدروسة، وهذا المنهج يشبه استخدام علماء الطبيعة الكواشف لتحليل بعض المواد، فباستخدام صفة للمنادى المفرد في قولهم: "يا زيدُ الطويلَ" عرفوا أن "زيدُ" في محل نصب، ولم يكن حكمهم عليه بالنصب حكما تعسفيا، ولاتباع هذا السبيل لهم قواعد تساعدهم على ذلك، كالصفة تتبع الموصوف، والتصغير يعيد الأشياء إلى أصولها، وغير ذلك من القواعد.

المسألة الثالثة: يجب التفريق بين ما هو صناعي في النحو وبين ما هو وصف للغة العربية، فمما هو وصف كقول الصرفيين: وزن دَخَل فَعَل ووزن يَدْخُل يَفْعُل، واعتبار النحاة الضمة علامة رفع، غير أن بعض القواعد النحوية أو الصرفية لا تمثل الواقع اللغوي تمثيلا مباشرا، وإنما هي تحليل وشرح صناعي لجعل الظواهر اللغوية مقننة، ومثال ذلك قول الصرفيين: قال، وباع، وزنهما فَعَل

لأن أصلهما قَوَل، وبَيَع، وإن كانت العرب لم تستعمل في كلامها هذين الفعلين بهاتين الصيغتين أبدا، وإنما قالوا ذلك ليلحقوهما بالأفعال الصحيحة ككتب ورسم ودرس وغيرها. ولو لم يفعلوا ذلك لما كان علم الصرف شاملا لجميع الأفعال العربية، ومن هذا الباب قول النحويين في إعراب عيسى من "جاء عيسى": فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره؛ مع أن العرب لم تنطق هذه الضمة قط، وإنما هذا الإعراب صناعي بحت، لهذا السبب وجد القياس الذي ينقل الدراسة النحوية من جمع الشواهد إلى مرحلة التحليل والاستنتاج.

الهوامش:

1 - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دط. بيروت: دس، المكتبة العلمية، ج3، ص24.

2 - تقي الدين أحمد بن تيمية، مجموعة الفتاوى، ط3. 1426هـ، 2005م، دار الوفاء، ج6 ص121.

3 - ابن جني، الخصائص، ج3، ص260.

4 - نفسه، ج3، ص261.

5 - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، ط5. القاهرة: 1424هـ، 2004م، مكتبة الخانجي، ص100.

6 - أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: دس، دار الجيل، ج1، ص13.

* - يكون حذف حرف العلة علامة بناء لفعل الأمر، تركت الإشارة إليها في الجدول لأن فعل الأمر لا يكون إلا مبنيا.

7 - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دط. بيروت: دس، دار الجيل، ج3، ص305، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان إبراهيم شمس الدين، ط1. بيروت: 1423هـ، 2003، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ج1 ص594.

* - إنما قصد أنه أحيانا يتطير الإنسان من شيء فيتفق معه أمر سوء، فيظن أنه ناتج عما تطير منه، ولكنه في أحيان كثيرة يتطير ولا يتفق مع أي سوء؛ فحكم على التطير بالبطلان، ومحل الشاهد هنا أنه أحيانا تتفق ظاهرتان لغويتان فيظن بعضهم أمرا غير أنه ليس كذلك كما سأبينه فيما يتبع البيتين الشعريين.

8 - سيبويه، الكتاب، ج2، ص301.

9 - نفسه، ج2، ص182، 183.

المصادر والمراجع:

1.القرآن الكريم.

2.ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموعة الفتاوى، ط3. 1426هـ، 2005م، دار الوفاء.

3.ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دط. بيروت: دس، المكتبة العلمية.

4. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دط. بيروت: دس، دار الجيل.

5. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط1. بيروت: 1423هـ، 2003، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

6. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، ط5. القاهرة: 1424هـ، 2004م، مكتبة الخانجي.

7. سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: دس، دار الجيل.